

Distr.: General
25 March 2019
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، كريستوف هيوسغن، وتششرف بأن تحيل طيه تقرير منتصف المدة الوطني
للدانمرك عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

تقرير الدانمرك عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

نفذت الدانمرك والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بصورة مشتركة ومستمرة وفعالة، التدابير التقييدية التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) وذلك باتخاذ مجموعة واسعة النطاق من التدابير^(١). وبالإضافة إلى ذلك، سبق للدانمرك تقديم تقارير عن تدابير التنفيذ تلك.

وعلى النحو المبين في هذا التقرير، تهدف الدانمرك إلى الوفاء بالتزاماتها عملاً بالفقرة ٨ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، التي طلب فيها مجلس الأمن من الدول الأعضاء أن تعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وفي غضون مهلة لا تتجاوز ٢٤ شهراً من تاريخ اتخاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، جميع رعاياها الذين يكسبون دخلاً في إطار الولاية القضائية لتلك الدول وجميع الملحقين التابعين لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين في الخارج من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما لم تقرر الدولة العضو أن رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعنيين من رعايا الدولة المذكورة أيضاً أو من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تُحظر إعادتهم إلى الوطن، طبقاً لأحكام القوانين الوطنية والدولية السارية، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفق مقر الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها،

وقرر مجلس الأمن كذلك أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم تقرير منتصف المدة بحلول ١٥ شهراً اعتباراً من تاريخ اتخاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلاً في الولاية القضائية للدولة العضو والذين أعيدوا إلى الوطن على مدى فترة الـ ١٢ شهراً التي تبدأ اعتباراً من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما في ذلك تفسير للأسباب التي حالت دون إعادة ما يقل عن نصف أولئك الرعايا بحلول نهاية فترة الـ ١٢ شهراً إن كان ذلك ينطبق.

المنهجية

من أجل توفير البيانات اللازمة لهذا التقرير فيما يتعلق بالأطر القانونية والسجلات الوطنية المنطبقة، فإن السلطات الدانمركية المختصة:

(أ) استعرضت الأحكام ذات الصلة من قانون الأجانب الدانمركي (القانون الموحد رقم ٢٣٩ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩)؛

(ب) أجرت بحثاً في السجلات ذات الصلة وكذلك استعراضاً يدوياً وفحصاً بأثر رجعي للدخول المسجلة وتصاريح الإقامة المسجلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ في نظم معالجة الحالات لدى سلطات الهجرة، ونظام التسجيل المدني، ونظام الدخل الإلكتروني؛

(١) نُشر جميع التدابير المشتركة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.

(ج) أجرت بحثا في نظام تناول الحالات في جهاز الشرطة.

وينبغي الإشارة إلى أن الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير ليست مؤكدة، إذ يُنظر إلى نظامي الشرطة والهجرة باعتبارهما نظامين للمحفوظات وإدارة القضايا، وبالتالي فهما لا يُعتبران نظامين إحصائيين فعليين. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن من الممكن استخلاص البيانات المتعلقة بتصاريح الإقامة الصادرة قبل عام ٢٠٠٨.

إعادة رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الدانمرك إلى الوطن

استنادا إلى المنهجية المذكورة أعلاه، ترى السلطات الدانمركية أنه لم تتم إعادة أي من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الدانمرك إلى الوطن منذ اتخاذ القرار في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الجهود الجارية من أجل إعادة رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلا في الدانمرك إلى الوطن

حددت الدانمرك عددا محدودا جدا من الأشخاص الذين قد تنطبق عليهم أحكام الفقرة ٨ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧). وتُنح تصاريح الإقامة لغالبية هؤلاء الأشخاص على أساس الحق في الإقامة بسبب اللجوء. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء الأشخاص سُجّلوا لاحقا باعتبارهم من رعايا كوريا الجنوبية.

وتعمل السلطات الدانمركية المختصة على استعراض الظروف المتصلة بالأشخاص الأجانب الذين تم تحديدهم في الدانمرك لتقييم ما إذا كانوا خاضعين للالتزام المنصوص عليه بموجب الفقرة ٨ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧).

ملاحظات ختامية

تؤكد الدانمرك الهدف المتمثل في إكمال ما يلزم من عمليات إعادة إلى الوطن بحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وستقوم الدانمرك باستعراض وتقييم فرادى حالات الأجانب المحددين، الذين قد يكونون من رعايا كوريا الشمالية الذين يقيمون ويكسبون دخلا في الدانمرك، بغية سحب تصريح إقامتهم ومن ثم تأمين إعادتهم إلى الوطن، إذا ما لزم ذلك بموجب الفقرة ٨ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧).